

ما صح فيه صواب المدة وغيرها ما لم يصرح فيه ذلك والنفي من الاول لانه يعبر ان
يقال جعلت امرك بيدك يوما وشهرا وصيرا الامر بهما في ذلك الزمان دون غيره والطلاق
من الثاني حتى قال طلقك شهرا كان ذلك المدة لغلا وكان المدة مطلقا فعند الشطر ليلا
لا يصح في امرك يوم بقدره ويطلق في يوم اخر رجبا فانت طالق اعلم ان اليوم
يذكر ويواد به النهار خاصة ويذكر ويواد به مطلق الوقت فيقتناول النهار والليل
والضابط فيه انه اذا قرن بفعل مستد يراد به النهار واذا قرن بفعل غير مستد يراد به
مطلق الوقت والسنة فيه ان ظرف الزمان اذا تعلق بالفعل بلا لفظ في يكون معيارا للوقت
صحت السنة بخلاف ما اذا تعلق في بلفظ في كقولنا صحت في السنة فاذا كان الفعل
مستد كان المعيار مستد فيراد باي يوم النهار وان كان غير مستد كان المعيار غير
مستد فيراد به مطلق الوقت فترأخفت عبارتهم فيما يقبل بالاستداد وعدمه
فالمعبر من الهداية في هذا الفعل ان الاعتبار الذي تعلق به اليوم
وهذا الطلاق في المثال الثاني والمذكور في بيان الهداية ان الاعتبار الذي
اضيف اليه اليوم وهذا لغرض في المثال المذكور وقال في النسخ هو من تساهلهم
حيث لم تحتل الجواب لفرافغ المتعلق به والمضاف اليه في الا متداد وعدمه واما
اذا اختلف مثل امرك بيدك يوم بقدره فمتد اتفقوا على ان الاعتبار هو ما
تعلق به اللفظ لاما اضيف اليه حتى لم يقدح ليل لا يكون الامر بهما لان كون
الامر باليد متامنا ولا يعبر في انت طالق سنتين مع عتق سيدك كذا قالوا في ذلك
دون اياك ليل يتعين المعنى التجاري للعتق وهذا لاعتان فان المراد تصوير السيد
على وجه ينظر المعين للعتق لعدم الفرق في الجواب على ما افصح عند صاحب الهداية
لواحق اذا قال رجل لزوجته الامة انت طالق تسنتين مع عتق سيدك واقتفا
سيدها طلقت تسنتها ويملك الزوج الرجعة لانه عتق المنكحتين بالاعتان والمعلق
يوجد بعد الشطر فيوجد التظليل بعد الاعتان كما انه ارسله في ذلك الوقت معان للعتق
الذي هو حكم الاعتان فيصير حرة به ثم يقع عليها الطلاق الذي هو حكم التطبيق

بعد الزمة

بعد الحرية فلا تحرم به حرمة غليظة لا يقال ان كلمة مع القرآن فكيف يتصور ما ذكرتم
لاننا نقول قد ذكرنا فينا ايضا قال الله تعالى فان مع العسر يسرا فيجزيه بدل ما ذكرنا
من معنى الشطر وفي شرح الطل وفي ان كلمة مع اذا التحم بين جسين مختلفين يجل
صلا الشطر وعند جميع عند بعد تعلق عتقا وتطبيقها بجدة لا يعنى اذا التزمي لاعتق
اذا جاء عند فات مرة وقال زوجها انا جاه عند فانت طالق تسنتين فيا العتق وقع
العتق والطلاق ولا يملك الزوج الرجعة لان الطلاق والعتان تعلقا بشطر واحد
وهو جميع العتق فيعتان معا عند مجيء فكما ان العتق صادفها وهى امة فذلك
الطلاق صادفها وهى امة والامة تحرم حرمة غليظة بتطبيقها بخلاف المسئلة
الاولى لان وقوع الطلاق متوقف على وقوع العتق كما قلنا في عدم صحة بدلها
ذكرناه انفا خلافا لجمهور برواية ابي جعفر الكبير عنه فانه قال يملك الرجعة لان العتق
اسرع او قريبا لانه يصعب الرجعة الاصلية وهذا برستح بخلاف الطلاق فانما يفتق
المباحات فيكون في وقوعه بطا وتاخر لان الطلاق ايضا رجوعا الى الحالة الاصلية
وسرعته الوقوع في الاصلية وتعلقه في غير الاستحسان فيختار من تخيبي بلان قبله
استمره او جز من قبله انت طالق تسنتين والمعلن كامل عند الشطر فيكون كالزوجة
والزوج ارسل في ذلك الوقت فتقع اوجز القولين اولا وهذا لعتق او بعد كالمرة بالاتفاق
اخلا بالاحتياط ويقع باننا منكر بان ابن ابي عمير جهم ان نوي لا باننا منكر طالق وان نوي
خلا فالشاق في رات طالق واحدة اولا خلا فالعتق اوسع مولى اوسع مونة ولا غلاة
بعدها ملكا احدها صاحبة او شغص لوقوع الفرقة بينهما بملك الرجعية والطلاق
ستدعى قيام الشراح ولا يلزم على هذا المماثل اذا اشتوي زوجته حيث لا يقع الفرقة
بينهما لانا لا نعلم ان له تسنا بملحة الملك وهذا يمنع بقاوا الشراح وبانت طالق
هكذا يشتر بالاصح يقع بدوه اي بعد دا الاصح والاصح يذكر وقت وقوع
المنشئة لان الاشارة تقع بالمنشئة منها دون المضمومة للعرف والسنة فاروق
الاشارة بالمضمومة يصدران ديانة لاقتناء ولو اشار بنظرها بالمنشئة فبقها